

الموقف الألماني المتمايز والمشاكس إزاء الملف الإيراني

على الصعيد الاقتصادي راهنت ألمانيا التي تميزت بزحف قوتها الناعمة تجارياً وصناعياً وعلمياً على تطوير العلاقة مع طهران بعد الاتفاق النووي، ولكن أخذ الرهان يتضائل لأن السوق الإيرانية محدودة الحجم وفق معايير برلين (نحو 400 مليار دولار) وصعوبة الإقتراق بسبب سيطرة الدولة.

أما التجارة فبقيت محدودة وأخذت تقوضها عقوبات واشنطن حيث تشير غرفة التجارة الألمانية إلى أن صادرات ألمانيا إلى إيران لم تتجاوز 525 مليون دولار خلال الفترة بين يناير وأبريل 2019، أما صادرات إيران إلى ألمانيا، التي لم تتجاوز 92 مليون دولار، فهي لا تكاد تذكر. ولذلك لم يبق من الشركات الألمانية العاملة في إيران سوى نحو 60 شركة.

د. ختار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز
الدولي للجيوبوليتيك-باريس

وجد الاتحاد الأوروبي نفسه بين المطرقة الأميركية والسندان الإيراني منذ انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران. واليوم تجد ألمانيا نفسها بين فكي كمشاة التوتور المتصاعد بين الولايات المتحدة حليفها الاستراتيجية الأولى وإيران شريكها التجاري المهم. ويزداد حرج برلين بعد فشل المساعي الدبلوماسية والجدل حول تشكيل قوة حماية الملاحة في الخليج وعدم استبعاد سيناريو الاشتباك العسكري. حيال التطورات الملاحقة يصح التساؤل عن فعالية الموقف الألماني المتمايز والمشاكس من ملف العلاقة مع طهران والقدرة على إحداث اختراق إيجابي لدبلوماسية خذرة في زمن البلبل السياسية في برلين التي تستعد لطى صفحة أنجيلا ميركل.

ويرز في الآونة الأخيرة عناد ألمانيا وعدم رغبة في مجاراة واشنطن إذ أشار وزير الخارجية الألماني هايكو ماس إلى أن بلاده لن تنضم إلى مهمة بحرية تقودها واشنطن في مضيق هرمز وأنها تريد تخفيف التوتر مع طهران وينبع ذلك من اقتناعها "أنه لا حل عسكرياً للآزمة مع إيران".

لكن ظهر بعض التباين في الموقف الرسمي الألماني حين أشارت وزيرة الدفاع إلى عدم اتخاذ قرار بعد بشأن طلب الولايات المتحدة رسمياً من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا المشاركة في مهمة لتأمين المضيق الذي يمر منه نحو خمس إنتاج النفط العالمي.

ولا تخفي أوساط ألمانيا خشيتها من نشوب حرب في الخليج والشرق الأوسط تأتي بتداعيات عالمية، وتتقاسم روسيا هذه المخاوف ووصل الأمر بماريا زاخاروفا الناطقة باسم وزارة الخارجية للقول إن "الأحداث تتحرك حقا نحو منعطف خطير، وهناك مخاطر من اندلاع اشتباك عسكري واسع النطاق".

وبينما تنهت موسكو واشنطن بالاستعداد للمواجهة بالرغم من ارتباط إدارة دونالد ترامب وعدم وجود قرار بالحرب لديها، تعتقد أوساط أوروبية مستقلة أن تدحرج كرة النار وارد بين واشنطن وإيران.

لا يبدو كل ذلك كافياً لتبرير الموقف الألماني المتردد والحذر من دون الإحاطة بخلفية الصلات بين طهران وبرلين، إذ راهنت برلين تاريخياً على هذه العلاقة وزاد رهانها على توسيع الشراكة الاقتصادية منذ توقيع اتفاق 2015.

وفي هذا الصدد يجدر التنكير بمحاولة البعض في ألمانيا وإيران التنكير بالانتماء المشترك للعرق الآري كمبرر لعلاقة مميزة. وفي الفترة الأخيرة لفت النظر أن بعض فئات اليمين المتطرف استندت إلى مقولات نازية للترويج بوجود إرث ثقافي مشترك بين إيران وألمانيا، وبالفعل رأت ألمانيا النازية في هذه النظرية وسيلة لكسب ولاء إيران إلى معسكرها ضد روسيا وبريطانيا وذلك تحت حجة القرابة بين ألمانيا والإيرانيين.

لذلك كانت سياسة الشاه رضا الموالية لدول المحور خلال الحرب العالمية الثانية من الأسباب التي أدت إلى تعرض البلاد للاحتلال من قبل الروس والبريطانيين. لكن ذلك لم يمنع ألمانيا الغربية لاحقاً من أن تكون على مدى عقود عدة، الدولة الرئيسية الداعمة لإيران، وشريكها التجاري الأول. وكان وزير الخارجية الأسبق هانز ديترش - غينشر أول وزير خارجية غربي يزور طهران في 1984، ولعبت ألمانيا الموحدة دوراً كبيراً في إنجاز صفقة الاتفاق النووي وكانت الداعم الأساسي لتوجهات وزيرة الخارجية الأوروبية فريدريكا مونغريني.



إيران وأميركا: تصعيد قد يخرج عن السيطرة

المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية، علي خامنئي بالعقوبات الشهر الماضي. لكن احتمال الحرب يبقى قائماً وليس ذلك بسبب الخطوات الأميركية بل بسبب استراتيجية إيران التي لخصها جواد ظريف، المستهدف بالعقوبات الجديدة، قبل نحو شهر بقوله: "لا يجب أن نظن أميركا أنها ستبقى أمة". تصريحات مماثلة من رجال النظام الإيراني والحرس الثوري هددت دول الخليج العربي. ألحقت إيران تصريحاتها بالأنفال، إذ خططت ونفذت سلسلة من الهجمات على مواقع نفطية وناقلات نفط في دول الجوار وأسقطت طائرة استطلاع أميركية واحتجزت ناقلة نفط بريطانية. ومن المرجح أن تواصل إيران تحرشاتها العسكرية منخفضة المستوى تلك.

غير أنه من الواضح تماماً عدم وجود قرار لدى الولايات المتحدة بشأن الحرب على طهران وهو ما يلزمها بمواصلة تصعيد العقوبات وابتكار وسائل جديدة غير مسبقة وقد تبدو "صبيانية"، كما وصفها الرئيس الإيراني حسن روحاني، وفضلاً عن توظيف أنواع جديدة من العقوبات، استخدمت واشنطن الحرب الإلكترونية رداً على إسقاط إيران لطائرة الاستطلاع الأميركية من خلال هجوم إلكتروني استهدف تعطيل أنظمة القيادة والسيطرة الإيرانية.

هل يمنع ذلك الحرب بصورة قاطعة؟ طبعاً لا. ذلك أن معظم الحروب في تاريخنا الحديث كانت قد بدأت بسبب حوادث غير مقصودة، أو بسبب تصعيدات محدودة غير مباشرة تسببت، كحجر الدومينو الأول والصغير، في سلسلة تصعيدات متتالية وصولاً للانهايار.

وقد أعادت أميركا التأكيد على الطريق الدبلوماسي بعد استهداف جواد ظريف بالعقوبات، مؤكدة أن الخطوة لا تعني إغلاق الباب أمام محادثات ثنائية محتملة مع طهران، ذلك أن ظريف لا يعتبر أحد صانعي القرار داخل النظام الإيراني. هكذا، تأتي العقوبات على ظريف ضمن استراتيجية الاعتماد التام على العقوبات الاقتصادية كبديل عن الحرب. إذا أرادت أميركا تجنب الحرب، فعليها استخدام سلاح العقوبات بصورة غير مسبقة بالتاريخ، وهو ما بدأ يحصل مع طهران اليوم ويتوقع أن يستمر.

من الواضح عدم وجود قرار لدى الولايات المتحدة بشأن الحرب على طهران وهو ما يلزمها بمواصلة تصعيد العقوبات وابتكار وسائل جديدة وقد تبدو «صبيانية»، كما وصفها الرئيس الإيراني حسن روحاني

ضمن هذا الإطار، يمكن فهم تصنيف الحرس الثوري الإيراني كمجموعة إرهابية في شهر أبريل الماضي ليكون القرار الأول من نوعه في تاريخ الولايات المتحدة، إذ لم يسبق للأخيرة أن صنفت مؤسسة رسمية داخل نظام معاد لها بأنها إرهابية. كما استهدفت واشنطن

في كلا البلدين، غرقت الولايات المتحدة في حرب لا نهاية لها، ولم تتمكن من تأسيس نظام قوي موال لها، بل اقتصر ثمار حربها المكلفة على حكومة هشلة لا تستطيع التصدي لهجمات طالبان في أفغانستان وتحتاج لتواجد مستمر للقوات الأميركية، وحكومة موالية للنظام الإيراني في العراق. ما يميز إيران عن الدول السابقة هو أنها تدير جيشاً من الميليشيات خارج حدودها، في لبنان والعراق واليمن وسوريا وأفغانستان. ينتشر نحو مئة وخمسين ألفاً من قوات الحرس الثوري الإيراني مباشرة في تلك البلدان. يزيد ذلك من تعقيد وتكلفة الحرب وتداعياتها

ليس فقط على الولايات المتحدة وحليفها إسرائيل بل على عدد من الدول العربية والمنطقة بصورة عامة. وفضلاً عن العواقب الأمنية والعسكرية، لا تبدو العواقب الاقتصادية أقل أهمية إذ ستسبب أي حرب، مهما كانت محدودة، بإغلاق مضيق هرمز، حيث يمر عبره نحو 30 بالمئة من إنتاج النفط العالمي. ووفق كل ذلك، يوجد رفض شديد لدى الرأي العام الأميركي لتورط بلاده في أي حرب جديدة بعد التجربة المريرة في العقدين الماضيين.

هكذا، ورغم انسحاب أميركا من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على طهران، بل ومواصلة تصعيد تلك العقوبات، طالما أكتت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنها لا تريد الحرب مع إيران وأنها منفتحة على مواصلة الحوار دون شروط. وتقتصد بذلك التفاوض مع طهران وهي رازحة تحت وطأة العقوبات، تماماً كما فعلت إدارة أوباما من قبل.

سلام السعدي
كاتب فلسطيني سوري

أثار إعلان الإدارة الأميركية فرض عقوبات على وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف مخاوف المراقبين من اقتراب البلدين من المواجهة العسكرية وإغلاق طريق الدبلوماسية لحل قضية الملف النووي الإيراني. ولكن الحقيقة أن تلك العقوبات ليست بداية للحرب بقدر ما هي استمرار لاستراتيجية تشديد العقوبات إلى أقصى قدر ممكن بصورة تدفع طهران للاستسلام.

لا تزال واشنطن غير راغبة بالحرب مع طهران بسبب عدم فاعليتها وتكلفتها الكبيرة وعواقبها الخطيرة. أوضحت تجربة الولايات المتحدة خلال العقود الثلاثة الماضية أن الحرب تكون فعالة في تغيير النظام المعادي في حالة واحدة فقط، وهي الغزو العسكري الشامل. لا يمكن للحرب محدودة التكلفة تعتمد على القصف الجوي أن تغير

جرتب الولايات المتحدة الحرب المحدودة مع الرئيس الصربي سلوبودان ميلوشيفيتش حيث قصفت قواته على مدار أسابيع متواصلة إلى أن انتهت قائمة الأهداف العسكرية دون أي تغيير يذكر في سياسة ميلوشيفيتش. وكذلك الحال مع نظام صدام حسين إذ رغم القصف المتكرر للعراق لم تنجح واشنطن في تغيير النظام إلا عن طريق الغزو العسكري المباشر في العام 2003 بعد عامين فقط من غزو أفغانستان والإطاحة بنظام طالبان.

رسائل أستانة

لأنها لا تمتلك رفاهية المقاطعة. حضور "منصة تركيا" أو عدم حضورها تحده المخابرات التركية، ليس من أجل اتخاذ القرارات وإنما من أجل تنفيذها. فالأطراف السورية، من النظام والمعارضة، فقدت حقها في اتخاذ القرارات في أزمته منذ سنوات عديدة. المفاوضات تنطوي في حد ذاتها على رسائل سياسية، وأولها الانتهاء من اللجنة الدستورية التي طال انتظارها، وما نقوله أستانة هو أن اللجنة باتت جاهزة لكنها لن تبدأ عملها إلا في الزمان والمكان المناسبين. كل هذا الرخم للجنة الدستورية جعلها خطوة كبيرة في طريق الحل السياسي للآزمة، بل يمكن القول إنه اختصر الحل بها، وكان السوريين كانوا يعانون صعوبة في وضع دستور جيد لبلادهم فاستعانوا بكل الكوكب لإنجاز هذه المهمة.

المعارك التي تشتعل في إدلب منذ شهر كانت على رأس أجندة المفاوضات، فهي لب الخلاف بين الدول

أي دولة عربية ترغب في دور بسوريا مستقبلاً. العكس يمكن أن يحدث فأي صديق للدول "الضامنة" يمكن أن يكون طرفاً فاعلاً في الآزمة السورية شاءت دمشق أم أبت.

من مثل العراق ولبنان في هذه الجولة شخصيات مقربة من حلفاء إيران في الدولتين، وعندما يكتمل حضور دول الجوار السوري فهذا يعني أن عودة اللاجئين باتت أولوية في الآزمة، خاصة مع تصاعد الحملات ضددهم في هذه الدول.

في حضور الأطراف السورية رسائل أيضاً، فمن حضر من المعارضة هم حلفاء تركيا. المعارضة السورية، السياسية والعسكرية، التي تحتضنها تركيا، هي فقط من حضر أستانة وجلس على طاولة المفاوضات غير المباشرة مع النظام. لم تستجب "منصة تركيا" في المعارضة السورية لدعوات مقاطعة المفاوضات بسبب ما يحصل في إدلب، ونهبت إلى أستانة ليس خدمة للخضية السورية كما تدعى وإنما ببساطة

بهاء العوام
صحافي سوري

الجولة الثالثة عشرة من مفاوضات أستانة حول الآزمة السورية. حملت رسائل وليس قرارات. ليس أمراً مستغرباً والأزمة برمتها لم تعد تعرف القرارات منذ نحو عامين. منذ أن بقيت إدلب هي المنطقة الوحيدة المتنازع عليها بين الأطراف الدولية المعنية بالآزمة وخاصة ما يسمى بالدول "الضامنة".

رسائل أستانة بدأت من قائمة الدول المشاركة، حيث اتسعت قائمة الحضور العربي في هذه المرة لتشمل إلى جانب الأردن كلا من العراق ولبنان؛ وهما الدولتان المنفتحتان على النظام السوري وعلى الدول الثلاث "الضامنة": روسيا وإيران وتركيا.

دعوة الأردن والعراق تقول أولاً إن الإنفتاح على دمشق ومعاداة أي من الأطراف "الضامنة" لا يفتح الباب أمام

